ايضا ومنه تفصيل الثمن وامثلته كثيرة للتطفيل بذكرها **فصل** في بيان احكام القراض بكسر القاف ويقال له المخارضة والمضاربة من الضرب بمعنى الاشتمال عليه غالبا والاولى لغة اهل الحجاز والثانية لغة اهل العراق والاصل فيه الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم وجوازه محتاج اليه لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومنه ما لا له يحسنه محتاج لاول الى الاستعمال والثاني الى المحل واركانه ستة مالك وعامل وعمل وربح ومال وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف والاولى ان العمل لا يعد ركنا لانه تابع مقاصد كما في الشركة **قوله** وهو اي القراض **قوله** مشتق من القرض بفتح القاف وكسرها **قوله** وهو القطع اي لان المالك جعل للعامل قطعة من ربح الربح ودفعه قطعة من ماله **قوله** دفع المالك اي بعقد يقتضي ذلك **قوله** اربع شروط اي بحسب ما ذكره المصنف وهي في الحقيقة اكثر من ذلك كما سيأتي **قوله** ان يكون على ناض الخ فيه اشارة الى ان المال ركن وانما الشرط كونه من النقد المضروب ولابد ان يكون معلوما جنسا وقدرا وصفة ومعينا فلا يكفي على احدى الصورتين ولو متساويتين نعم ان عينت احداهما في المجلس صح ويصح ايضا على دين في ذمة المالك ان عين كذلك لا على منفعة مطلقا ولا على دين غير ما ذكر **قوله** ولا حلي اي كخلخال وسوار ونحوها **قوله** ولا مغشوش الخ نعم ان كان غشه مستهلكا كدراهم مصر كفى في الاظهر **قوله** ولا عروض اي كالنشاشات ونحوها **قوله** ومنها الفلوس اي فهي عروض وجعلها من النقد في عبارة بعضهم بمعنى كونها يتعامل بها كقولهم نقد البلد ما يتعامل به منها كالدرهم والتومن ونحوها في بعض البلدان **قوله** ان يأذن رب المال اي مالكه فالشرط فالشرط الاذن المطلق واما المالك والعامل والعمل فهي اركان كما مر وشرط المالك والعامل كالموكل والوكيل وشرط العمل كونه تجارة وبؤخذ من الاذن هنا ومن ذكر التسليم الآتي اعتبار الصيغة وهي من

الاركان

الاركان ايضا وشرطها كما في البيع نحو قارضتك او عاملتك **قوله** في التصرف اي بالتجارة **قوله** مطلقا الخ لا يخفى ان قوله مطلقا وما عطف عليه اما صفة مصدر محذوف اي اذنا مطلقا اي غير مقيد بنوع او مقيد بنوع او قيدا بنوع لا ينقطع فتامل **قوله** ان يضيق التصرف الخ ومنه معاملة شخص معين **قوله** ثم عطف المصنف الخ اشار بذلك الى انه لا يحتاج في الاذن الى ذكر ما يتصرف فيه فان ذكره شرط ان لا يكون مما يندر وجوده عادتا فتامل **قوله** من التصرف الخ لا حاجة اليه فيكفي الاقتصار على قوله في اي شيء الخ فتامل **قوله** ان يشترط له اي فشرط الحزبية الخ هو الشرط والربح من الاركان وتم الاركان الستة **قوله** جزءا اي ولو قليلا **قوله** معلوما اما **قوله** كنصفه او ثلثه الخ هو معنى الجزئية وخرج به ما لو جعل له ربح صنف معين او مقدار معينا كعشرة مثلا فانه لا يصح **قوله** فلو قال الخ هو محترز قوله معلوما فتامل **قوله** صح اي لانه من المعلوم ضمنا لحمله على التساوي ومثله ما لو قال له على ان لي النصف مثلا فانه لا يصح ايضا وكذلك لو جعل لغيرها فيه جزءا معلوما نعم ان كان الغير غلاما لاحدهما صح لان المشروط له راجع لمتبوعه ولا يضر شرط نفقة غلام المالك على العامل وان تقدر بشيء لانها تابعة له كما قاله شيخنا شيخنا ويتبع فيه العرف وفي شرح العلامة الرملي لابد من تقديرها وبه يفسد القراض فيستحق العامل اجرة المثل وان علم الفساد كما لو فيما يليق واستعلم الحساد الا فيما اذا قال المالك والربح كله لي لانه دخل غير طامع **قوله** ان لا يقدر الخ يجوز رجوعه للفاعل والمفعول والمراد به ان لا يشمل العقد على ما ذكر فردة فتامل **قوله** قارضتك سنة الا قال شيخنا هو شامل لما اذا اطلقها او عينها بعدها والبيع والشراء وسواء ذكر ذلك مقصدا او لا وسواء تم بعد السنة او اخرها نعم ان قال له قارضتك ولا تشتري بعد سنة صح هكذا يجب ان يفهم هذا المحل وما وقع في كلام العلامة الرملي وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم فاحذره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)